

هذه الورقة هي أحد مخرجات جلسة حوارية عقدتها "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" كجزء من مشروع أشمل يحمل اسم "تجسير الهوة بين السوريين/ات واللجنة الدستورية"، والمدعوم من قبل "الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية".

يهدف المشروع إلى بناء قدرات مجموعة متنوعة من السوريين/ات، في الشمال السوري، حول عدة مواضيع وهي: "العدالة الاجتماعية" و"العدالة الانتقالية" و"التنوع وإدماج الأقليات" و"الجنر والدستور" و"المشاركة السياسية". على أن يتم اختيار موضوع سادس من قبل المشاركين/ات أنفسهم/ن.

يسعى المشروع إلى تعزيز التواصل ما بين ممثلي/ات المجتمعات المحليّة في سوريا، وأعضاء/عضوات اللجنة الدستورية السوريّة، وذلك من أجل ضمان الشمولية وضمان تمثيل آراء أوسع للسوريين/ات في جميع أدوار العملية الدستورية.

كُتبت هذه الورقة بدعم من "الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية". تتحمل "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" مسؤولية الآراء والأفكار الواردة في هذه الورقة، وهي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو مواقف "الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية".

إن تحقيق "العدالة الاجتماعية" في سوريا سوف يشكّل أحد الجسور نحو سلامٍ مستدامٍ ويعزز من تمتع جميع السوريين/ات بحقوق وفرص عيش متساوية

1. خلفية:

تتناول هذه الورقة أحد أهم النظم الاجتماعية المعمول بها لدى العديد من الدول، والتي يُرجى منها تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع وضمان حصولهم على فرص متكافئة وتوزيع عادل للثروات وباقي الامتيازات من فرص تعليم ورعاية صحية وغيرها.

نهدف في "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" في هذه الورقة إلى إبراز الدور الهام للـ"العدالة الاجتماعية" في الدستور السوري،¹ المزمع كتابته، وضرورة اتخاذ تدابير قانونية وقضائية في تنفيذ وتحقيق الغاية المرجوة من المواد الدستورية التي تحقق الرفاهية الاجتماعية، إلى جانب إصلاح المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية ذات الصلة.

ساهم غياب "العدالة الاجتماعية" في سوريا إلى اندلاع الاحتجاجات في 2011، سبقها عقود من الظلم بحق السوريين/ات، وفي سبيل عدم تكرار تلك المظالم والانتهاكات التي رافقت الصراع المسلح الدموي، لا بد من معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمواطنين/ات السوريين/ات بما يتوافق مع الجهود والمواثيق الدولية التي انضمت إليها سوريا، وأيضاً بما يتوافق مع قوانين حقوق الإنسان والقوانين الدولية ذات الصلة.

إن تحقيق "العدالة الاجتماعية" في سوريا سوف يشكّل أحد الجسور نحو سلامٍ مستدامٍ في سوريا، لعدة أسباب، أهمها: الجذور التاريخية لعدم المساواة في الفرص والموارد والمشاركة في الحياة العامة والتميز، وأيضاً بسبب غياب مبدأ الفصل بين السلطات مما يسمح بتدخل الأجهزة الأمنية بعمل المؤسسات الإدارية للدولة وفرض سطوتها عليها، ويؤدي لصعوبة تنفيذ القوانين والقرارات الإدارية.

لقد أدت سنوات التدمير التي رافقت النزاع السوري الطويل إلى النقص الحاد في موارد الدولة، لذا سيكون تحقيق العدالة الاجتماعية من أصعب المهام التي ستواجه القائمين على الوضع في سوريا في المرحلة الانتقالية وما بعدها.

تستند هذه الورقة إلى مخرجات "ورشة عمل" دعت لها "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" على مدار أربع جلسات تناولت المفاهيم العامة حول العدالة الاجتماعية وقضاياها في التعليم والصحة والسكن وأيضاً حول إدراج العدالة الاجتماعية في الدستور السوري وكيفية الحماية القانونية والقضائية لها. وتمّ مناقشة هذه المواضيع وتبسيط الضوء عليها كمنهج يمكن الاستناد عليها عند تناول قضايا أخرى تكون محاور للعدالة الاجتماعية. كما تم مناقشة ضرورة إدراج العدالة الاجتماعية ضمن جدول أعمال اللجنة الدستورية الحالية الخاصة بسوريا.

¹ آلية تشكيل وعمل اللجنة الدستورية السورية. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 11 أيار/مايو 2021. (آخر زيارة للرابط: 11 آذار/مارس 2023). <https://stj-sy.org/ar/%d8%a2%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d8%b4%d9%83%d9%8a%d9%84-%d9%88%d8%b9%d9%85%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%84%d8%ac%d9%86%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%b3%d8%aa%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%88>

2. المقدمة:

تعتبر "العدالة الاجتماعية" مطلباً إنسانياً أساسياً في الدولة الحديثة؛ حيث يشير المصطلح إلى حقوق الإنسان التي تتجلى في الحياة اليومية للناس على كل مستوى، ويقصد بها غالباً توزيع الثروة والفرص والرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك بشكل عادل ومتساوٍ، بمعنى آخر، يشير هذا المصطلح إلى كافة الحقوق وجميع الوسائل التي تمكن المواطنين/ات من العيش بحرية والتمتع بالمساواة.

أن مصطلح العدالة الاجتماعية هو مصطلح سياسي، يُوصي بتخفيف حدة الفقر وتقليل عدم المساواة كمسألة عدالة وليست صدقة.

ويشير المفهوم مجموعة من المناشدات والأفكار التي تقتضي تحقيق المساواة وتوفير الحق في الحد الأدنى اللائق وتكافؤ الفرص، وتحديد الظلم الاقتصادي الناجم عن قوى السوق غير المنظمة والتوصية بعمل الدولة لتحسينه أو إزالته كلياً.²

بالرغم من أن الدساتير في كل دول العالم تقريباً تنص على أهمية العيش في ظل مبادئ العدالة الاجتماعية إلا أن أغلبها لم توضح المسؤوليات التي تقع على عاتق الدولة في هذا الصدد. وعلى الرغم من أهميتها العملية كمبدأ سياسي في مختلف المذاهب الفكرية إلا أنها ظلت مجرد فكرة توجيهية للمشرع؛ يسعى ليسير على هديها في رسم السياسات العامة للدولة، دون أن تلتزم الدولة بالتدخل بشكل إيجابي لإنفاذها.

إن الطابع العام الذي يجب أن ترسخه الدساتير لجهة تحقيق العدالة الاجتماعية، يفترض الاعتراف للأفراد بطائفة من الحقوق تحفظ لهم كرامتهم الإنسانية على سبيل الإلزام الفوري؛ وهي المسماة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بالتالي هي مبدأ الأهم من المبادئ التي تحكم علاقة الفرد بالدولة.

3. مفهوم العدالة الاجتماعية:

العدالة الاجتماعية مفهوم قديم شغل اهتمام الفلاسفة القدامى الذين اهتموا بتصنيف العلاقة بين الشعوب وحكامها، ويمكن تصنيف الفكر الفلسفي وفق رؤيته الاجتماعية للمجتمع إلى فكر طبقي أرسطراطي يؤمن بالطبقية المجتمعية ويؤصل لها، وفكر ليبرالي تحرري ينكر هذه الطبقة ويدعو للتحرر منها.³

على أنه، لا يوجد تعريف شامل للعدالة الاجتماعية، حيث تعود جذور الفهم المعاصر لهذا المفهوم إلى الفلسفة السياسية، كما ساهمت التخصصات المختلفة -بما في ذلك علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والقانون والفقه والجغرافيا البشرية- في صياغة وترسيخ دعائم النظرية وفي تحديد عناصره الأساسية.

إن العدالة الاجتماعية مفهوم واسع ومركب، وذو جوانب وأبعاد متعددة، فهي فكرة فلسفية، مثلما هي فكرة دينية، وقيمة اجتماعية ومبدأ أخلاقي. وتتداخل مع مفاهيم المساواة وتكافؤ الفرص والتمييز والتهميش والعدالة الاقتصادية والعدالة القانونية والفقر والحرية، وأيضاً يوجد اتصال وثيق بينها وبين النظم الاقتصادية-الاجتماعية.⁴

² عبد الرحمن حديدي، قراءة في مفهوم العدالة الاجتماعية: تأصيل نظري، المركز الديمقراطي العربي، 11 نيسان/ أبريل 2019:

(<https://democraticac.de/?p=59997>) آخر زيارة 13 كانون الأول/ديسمبر 2022

³ التشريرات الدستورية المصرية على ضوء معايير العدالة الاجتماعية في التعليم "دراسة تحليلية"، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد

(170 الجزء الرابع) تشرين الأول/ أكتوبر 2016، ص 10

وقد شغل مفهوم "العدالة الاجتماعية" العديد من الفلاسفة والباحثين، إلا أن التعريف الذي صاغه المفكر والفيلسوف الأمريكي جون رولز/ John Rawls في كتابه نظرية في العدالة (A Theory of Justice) وضع الأساس لمفهوم العدالة الاجتماعي في وقتنا الحالي، وقد عرفها كالآتي: هو أن يتمتع كل فرد في مجتمع ما بالمساواة في الحصول على الفرص المتاحة للفئات المميزة، وأن الحرية هي من المكونات الرئيسة للعدالة الاجتماعية، من دونها لا تتحقق العدالة الاجتماعية .

ووفقاً لرولز ومنظرين آخرين، تندرج مطالبات العدالة الاجتماعية تحت أحد المعايير التالية: (أ) المساواة المتأصلة؛ (ب) تقييم الخدمات من حيث العرض والطلب؛ (ج) الحاجة؛ (د) الحقوق الموروثة؛ (هـ) الجدارة؛ (و) المساهمة في الخير العام؛ (ز) المساهمة الإنتاجية الفعلية. و (ح) الجهود والتضحيات.⁵



من مفهوم العدالة إلى مفهوم العدالة الاجتماعية. المصدر: الأمم المتحدة الإسكوا⁴

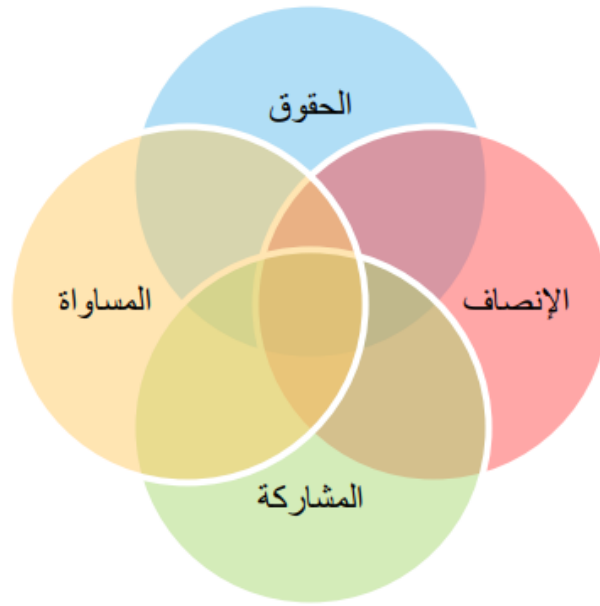
⁴ ابراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية؛ مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، نيسان/ أبريل 2014 ص 135-139.

⁵العدالة الاجتماعية: المفاهيم، والمبادئ، والأدوات، والتحديات. كانون الثاني/يناير 2013. الأمم المتحدة الإسكوا. (آخر زيارة 11 آذار/مارس 2023).

<https://www.unescwa.org/ar/publications/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85%D8%8C-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6%D8%8C-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%AA%D8%8C-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA>

ويمكن تعريف العدالة الاجتماعية بأنها تلك الحال التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتندم الفروقات غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحرريات متكافئة ويعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية ويتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم وإطلاق طاقاتهم من مكانها وحسن توظيفها لمصلحة الفرد وبما يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة ولمصلحة المجتمع في الوقت نفسه من جهة أخرى ولا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى.⁷

وأخيراً، فإن فكرة العدالة الاجتماعية لا يمكن فصلها عن فكرة حقوق الإنسان، فالعدالة الاجتماعية استحقاق أساسي للإنسان نابع من جدارته بالتمتع بمجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحرريات السياسية والمدنية، على ما هو مقرر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وطائفة لاحقة من العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقيات الخاصة بحقوق المرأة والأقليات.⁸



الركائز الأربع للعدالة الاجتماعية. المصدر: الأمم المتحدة الإسكوا⁹

⁶ دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية. كانون الأول/ديسمبر 2020. الأمم المتحدة الإسكوا. <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/I20/001/45/PDF/I2000145.pdf?OpenElement> (آخر زيارة 13 كانون الأول/ديسمبر 2022).

⁷ المرجع السابق، ص 93 ابراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية؛ مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، نيسان/ أبريل 2014 ص 95.

⁸ المرجع السابق، ص 106

⁹ موجز السياسات العامة: من العدالة الاجتماعية المنشودة إلى مفهوم اللامساواة. كانون الثاني/يناير 2018. الأمم المتحدة الإسكوا. <https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/ideal-social-justice-concept-inequality-arabic.pdf> (آخر زيارة 13 كانون الأول/ديسمبر 2022).

4. أهم المعوقات التي تعترض العدالة الاجتماعية:

إن الحاجة للمطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع هي نتيجة لغياب العديد من المبادئ عن الحياة العامة، بالتالي سيكون أمام تحقيق كل مبدأ من مبادئ العدالة الاجتماعية تحدّ أو مشكلة.

من أهم المعوقات التي تقف حائلاً أمام نشر أسس ومفاهيم العدالة الاجتماعية:¹⁰

- غياب الحرية والديمقراطية، وانتشار الظلم، والفساد، والمحسوبية.
- عدم المساواة في توزيع الدخل بين الأفراد على المستوى المحلي أو الوطني، بحيث يختلف الدخل باختلاف العرق أو الجنس أو غير ذلك.
- عدم المساواة في توزيع الموارد والممتلكات كالأراضي والمباني بين الأفراد.
- عدم المساواة في توزيع فرص العمل بأجر.
- عدم المساواة في الحصول على فرص التعليم، وعلى الخدمات التعليمية المختلفة كالإنترنت والكتب.
- عدم المساواة في توزيع خدمات الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية.

5. القيمة الدستورية لمبدأ العدالة الاجتماعية والحماية القضائية له:

تطورت فكرة العدالة الاجتماعية -بشكل إيجابي من فكرة فلسفية/دينية طبيعية- إلى هدف دستوري يكون بمثابة برنامج إداري يستند على مبدأ دستوري يلزم الدولة بالتدخل الإيجابي؛ وأن تكون هذه الفكرة مدعومة بالحماية القضائية فضلاً عن حماية العدالة الدستورية.

وبمقتضى مفهوم العدالة الاجتماعية يجب من خلال الدستور أن تنتفي صور ومظاهر وأشكال الظلم الاجتماعي والاستغلال والقهر والحرمان، فهي **عدالة توزيعية** تلتزم فيها السلطة التنفيذية بتحقيق مساواة الجميع أمام القانون والقضاء، و**عدالة ضريبية** تلتزم السلطة التشريعية بمراعاتها عند سن أي تشريع أو قانون. وهي أيضاً **عدالة حقوقية** تتمثل في مجموعة من حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية التي تلتزم الدولة بالقيام بالتزاماتها لتمكين الأفراد من التمتع بها كالحق في التعليم وفي العمل وفي السكن اللائق وفي الصحة وفي البيئة السليمة والرعاية الاجتماعية، مما يجعل منها حقيقة مبدأ ذو قيمة دستورية سامية والدولة في ظلها دولة اجتماعية.

إن معالجة فكرة الإلزام لحقوق العدالة الاجتماعية من منظور دستوري تبدو مسألة شائكة لصعوبة وضع حدود واضحة لها؛ ولأن هذه الحقوق تفترض تدخلاً إيجابياً من الدولة أولاً، ولأنها مسألة مرتبطة بالوضع المالي والاقتصادي للدولة، هذا ثانياً.

¹⁰العدالة الاجتماعية في عالم منفتح، دور الأمم المتحدة. 20 آب/أغسطس 2015. الأمم المتحدة. ص 17-19. (آخر زيارة 13 كانون الأول/ديسمبر 2022).

<https://www.un.org/development/desa/socialperspectiveondevelopment/2015/08/20/social-justice-in-an-open-world-the-role-of-the-united-nations>

6. العدالة الاجتماعية في الدستور السوري (دستور 2012):

بالإضافة إلى ورود مصطلح "العدالة الاجتماعية" في ديباجة الدستور السوري الحالي (دستور 2012)¹¹ فقد تناول الأخير المصطلح في مواد أخرى مترافقاً مع مبدأ التكافل والتضامن الاجتماعي، ومفاهيم الحقوق الاجتماعية والتعليمية والثقافية. وأحياناً تمت الإشارة إلى مضمون المصطلح/المفهوم دون ذكره بشكل حرفي.

يوضّح الجدول التالي الذي تم إعداده من قبل "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" أبرز مواضع ورود مفهوم "العدالة الاجتماعية" في الدستور السوري الحالي (دستور عام 2012)، إضافة إلى مواضع أخرى تمّ ذكر المفهوم فيها ضمناً وليس بشكل صريح.¹²

المادة	النص
الديباجة	(..) يأتي إنجاز هذا الدستور تنويجاً لنضال الشعب على طريق الحرية والديمقراطية وتجسيداً حقيقياً للمكتسبات واستجابة للتحوّلات والمتغيرات، ودليلاً ينظم مسيرة الدولة نحو المستقبل، وضابطاً لحركة مؤسساتها ومصدراً لتشريعاتها، وذلك من خلال منظومة من المبادئ الأساسية تُكرس الاستقلال والسيادة وحكم الشعب القائم على الانتخاب والتعددية السياسية والحزبية وحماية الوحدة الوطنية والتنوع الثقافي والحريات العامة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص والمواطنة وسيادة القانون (..).
الباب الأول، الفصل الثاني/المادة (13)، الفقرة (2)	تهدف السياسة الاقتصادية للدولة إلى تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع والأفراد عبر تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية للوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة.
الباب الأول، الفصل الثاني، المادة (18)، الفقرة (2)	يقوم النظام الضريبي على أسس عادلة، وتكون الضرائب تصاعديّة بما يحقق مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية.
الباب الأول، الفصل الثالث، المادة (19)	يقوم المجتمع في الجمهورية العربية السورية على أساس التضامن والتكافل واحترام مبادئ العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة وصيانة الكرامة الإنسانية لكل فرد.
الباب الأول، الفصل الثالث، المادة (23)	توفر الدولة للمرأة لجميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع.
الباب الأول، الفصل	التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية أركان أساسية لبناء المجتمع، وتعمل الدولة على

¹¹ دستور الجمهورية العربية السورية، موقع مجلس الشعب السوري، المرسوم 94 لعام 2012، 27 شباط/فبراير 2012: <http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5518&cat=423&> (آخر زيارة 13 كانون الأول/ديسمبر 2022).

¹² ورد مفهوم "العدالة الاجتماعية" في المواد المتعلقة بتوفير التعليم لمواطني الدولة (انظر المواد 28 و 29 و 30 و 31).

تحقيق التنمية المتوازنة بين جميع مناطق الجمهورية العربية السورية.	الثالث، المادة (25)
3- المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين، أو العقيدة. 4- تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين	الباب الثاني، الفصل الأول المادة (33)، الفقرة 3 والفقرة 4
لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وينظم القانون ذلك.	الباب الثاني، الفصل الأول المادة (34)

إن ذكر "العدالة الاجتماعية" مرات عديدة في دستور 2012، ودساتير سوريا السابقة، يؤكد على أهمية المفهوم باعتباره هدف ووسيلة ينبغي أن تتوافق معها الخطط والسياسات والقرارات كافة. حيث كان من المفترض أن تهدف سياسات الدولة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من "العدالة الاجتماعية" التي نص عليها الدستور، إلا أن المفهوم بقي في الإطار النظري، دون تطبيقه على أرض الواقع، وهو ما مهد لاندلاع الاحتجاجات في آذار/مارس 2011، حيث كان غياب العدالة الاجتماعية أحد أبرز الأسباب في اندلاع الانتفاضة الشعبية.

7. العدالة الاجتماعية والحق في السكن والصحة والتعليم:

يتضمن تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع من قبل الحكومات/الدول تجاه مواطنيها تنفيذ جملة من الحقوق، والتي سواء وردت في تعريف العدالة الاجتماعية أو التي وردت في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن ركزت ورشة العدالة الاجتماعية التي دعت إليها "سوريون" على الحق في السكن والحق في التعليم والحق في الصحة، واستعرض الواقع الحالي لهذه المجالات وتعارض واقعه مع مواد الدستور السوري والقرارات الإدارية الصادرة من الحكومة السورية:

7.1. الحق في السكن:

إن الاعتراف بالحق في السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948،¹³ وتم تكريسه في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 باعتباره أداة مركزية لحماية الحق في السكن اللائق.¹⁴ كما اعترفت معاهدات دولية أخرى من معاهدات حقوق الإنسان¹⁵ بالحق في السكن اللائق أو الإشارة إلى بعض عناصره، مثل حماية بيت الفرد وخصوصيته. وبالتالي قامت العديد من الدول بتطبيق هذا الحق والتزمت بحمايته من خلال دساتيرها أو عبر تبيان المسؤولية العامة للدولة في كفالة إسكان المواطنين وتأمين مستوى معيشي لائق لهم.

¹³ المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تعترف بالحق في السكن كجزء من الحق في مستوى معيشة لائق أو كافٍ حيث جاء فيها: "لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كافٍ للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته. ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة..."

¹⁴ المادة 11 بند 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في السكن كجزء من الحق في مستوى معيشة كافٍ: "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كافٍ له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر".

¹⁵ المادة الثامنة والثلاثين من الميثاق العربي لحقوق الإنسان تضمن الحق في المسكن كجزء من الحق في مستوى معيشي كافٍ، إذ جاء فيها: لكل شخص الحق في مستوى معيشي كافٍ له ولأسرته يوفر الرفاه والعيش الكريم من غذاء وكساء ومسكن وخدمات، وله الحق في بيئة سليمة. وعلى الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة وفقاً لإمكاناتها لإنفاذ هذه الحقوق.

العمليات الجوية مسؤولة عن شن 88 بالمائة من الهجمات المسجلة على المستشفيات وعلى 97 بالمائة من العاملين في المجال الطبي الذين قُتلوا، مع تسجيل 139 حالات وفاة تُعزى مباشرة إلى التعذيب أو الإعدام.²⁴

استغلت الحكومة وسلطات الأمر الواقع في سوريا قطاع الصحة لقمع معارضيها²⁵، لذا في مرحلة ما بعد النزاع ستكون هناك حاجة ملحة لجهد شامل لإعادة تأهيل النظام الصحي، وذلك بالبدء أولاً ببحث وتقييم الوضع الصحي في البلاد باستخدام نهج شمولي يشمل القطاع الصحي والوضع الاجتماعي الاقتصادي والعوامل المحددة للصحة والسياسات والاستراتيجيات الوطنية التي لها تأثير كبير على الصحة، وهذا يتطلب وضع نصوص قانونية واضحة ومحددة لمعالجة الإشكالات التي تعيق تطور المنظومة الصحية، وتحديد آليات واضحة المعالم لتنفيذ تلك النصوص بما يضمن الرعاية الصحية للسوريين/ات دون تمييز بينهم على أي أساس كان، مع ضرورة النص على التمييز الإيجابي للمسنين والأطفال والنساء ولاسيما الحوامل والمرضعات.

7.3. الحق في التعليم:

تم تعزيز الحق في التعليم في عدة اتفاقات دولية وإقليمية منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،²⁶ ومنذ ذلك الحين؛ دعمت العديد من الاتفاقيات الدولية اعتبار التعليم حقاً مشروعاً وإلزامياً للجميع، وقد ضمن هذا الحق في الدساتير السورية، وفي الدستور الحالي أيضاً وذلك في المواد 28، 29، 30 و31، حيث تنظم التعليم في سوريا. تقر هذه المواد بالحق في التعليم للجميع، تكافؤ الفرص التعليمية، مبدأ الإتاحة، العدالة الاجتماعية في التعليم وسوى ذلك من المبادئ المتضمنة في حقوق الإنسان، ومن ضمنها حقوق الطفل.

²⁴ ستيفين فيليس، أزمة الرعاية الصحية المتفاقمة في سوريا، منتدى فكرة، معهد واشنطن، 29 تموز/ يوليو 2016: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/azmt-alrayt-alshyt-almftaqmt-fy-swrya> (آخر زيارة 19 كانون الأول/ديسمبر 2022)؛
انظر أيضاً، الرعاية الصحية ضحية ست سنوات من الحرب في سوريا، منظمة الصحة العالمية، 15 آذار/ مارس 2017: <https://www.who.int/ar/news/item/16-06-1438-health-care-a-casualty-of-6-years-of-war-in-the-syrian-arab-republic> (آخر زيارة 19 كانون الأول/ديسمبر 2022)؛
انظر أيضاً، الأزمة السورية: بعد مرور 11 عامًا، لا تزال الاحتياجات الصحية ملحة، منظمة الصحة العالمية 16 آذار/ مارس 2022: <https://www.emro.who.int/ar/media/news/crisis-in-syria-11-years-on-health-needs-still-urgent.html> (آخر زيارة 19 كانون الأول/ديسمبر 2022)؛
انظر أيضاً، الأرشيف السوري: استهداف الصحة: هجمات على المنشآت الطبية في سوريا: <https://medical.syrianarchive.org/ar> (آخر زيارة 19 كانون الأول/ديسمبر 2022).
²⁵ أنماط وفيات المدنيين والأطفال بسبب العنف المرتبط بالحرب في سورية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 22 كانون الثاني/يناير 2018: <https://www.harmoon.org/reports/%d8%a3%d9%86%d9%85%d8%a7%d8%b7-%d9%88%d9%81%d9%8a%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%af%d9%86%d9%8a%d9%8a%d9%86-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b7%d9%81%d8%a7%d9%84-%d8%a8%d8%b3%d8%a8%d8%a8-%d8%a7%d9%84/d9%85/d9%91/d8%a7-%d9%8a%d8%b4%d8%aa%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%a8%d8%a7%d8%a1-%d9%81%d9%8a-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d8%a8%d8%b9%d8%af/d9%8f-%d8%b9%d9%86%d8%af/d9%85/d8%a7-%d9%8a/> (آخر زيارة 19 كانون الأول/ديسمبر 2022).
²⁶ حيث تنص المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 على أن "لكل فرد الحق في التعليم"

على الرغم أن النظام التعليمي في سوريا في فترة ما قبل احتجاجات 2011، ومن خلال إلزامية التعليم ومجانيته، عمل على توسيع قاعدة التعليم خصوصاً في مرحلة التعليم الأساسي،²⁷ ولكن كّل المؤشرات الإحصائية لوزارة التربية والتعليم تشير إلى أن قاعدة التعليم الإلزامي في التعليم الأساسي بقيت حبراً على الورق، حيث كان التطبيق وهمياً، خاصة في الأرياف السورية. فقد انخفض معدل التسرب من التعليم الأساسي، من 3.8% عام 2005 الى 3.6% عام 2010 على المستوى الإجمالي، وارتفع في بعض المحافظات الى حدود 6.6% كريف دمشق. ارتفعت نسبة التسرب من التعليم الأساسي بشكل حاد بين عامي 2010 و2016. وقد شهدت نسبة التسرب أعلى نسبة لها في عام 2013 حينما ارتفعت إلى حدود 30%.²⁸

في نظرة أولية إلى واقع التعليم السوري؛ نلاحظ أن هناك غياباً للعدالة في العملية التعليمية التي تتحدث عنها المؤسسات التعليمية التابعة للحكومة السورية، حيث فرص التعليم محكومة بعدد من العوامل الاجتماعية غير المحايدة، وبالتحديد العوامل التي تقف إلى جانب أبناء فئة صغيرة من السوريين.

كمثال على عدم التكافؤ في التعليم، كانت وزارة التربية السورية تمنح درجات إضافية لفئات معينة (أبناء الشهداء، أبناء الهيئة التدريسية، الخاضعين لدورات حزبية لحزب البعث الحاكم) في الشهادة الثانوية، حيث قد تصل إلى 25% من الدرجات فتخول صاحبها التقديم الى فرع متقدم وبذلك يستحوذ على مقاعد للأشخاص الذين يستحقونها.

كانت الإمكانيات المالية للطلاب هي العامل المتحكم في مبدأ إتاحة الفرص التعليمية، في الاختصاصات التعليمية كافة، وبالتالي فإن الحديث عن مجانية التعليم في سوريا ومبدأ الإتاحة في الانتساب للتعليم الجامعي يكون بناء على قدراتهم واستعداداتهم التعليمية وبما يلبي ميولهم ويشبع رغباتهم وحاجاتهم، وكذلك توفر وسائل وأدوات وإمكانيات متكافئة للحصول على التعليم لم يعد مقتنعاً لأحد من السوريين، وهذا يعني الغياب المطلق للعدالة الاجتماعية في التعليم السوري.²⁹

وفي قطاع التعليم العالي، كان من السمات الرئيسية لقطاع التعليم العالي هو الفساد، كانت أوجه عدم المساواة في ازدياد، مع تصاعد التساؤلات حول مستوى الجودة، والحوكمة، والرسالة التي تسعى إليها الجامعات، ورافق ذلك تزايد في المظالم السياسية والاقتصادية بين الطلاب والشباب السوريين.

وكان يُنظر إلى الإصلاحات على أنها صعبة التحقيق بسبب الالية الموجودة في الهيكل الإداري والأمني في الدولة والتي تمنع تحرر نظام التعليم العالي من هياكل الحوكمة المركزية التي تخضع لسيطرة شديدة، والفشل في تحقيق الإصلاحات الممكنة بسبب الانخفاض الكبير في تمويل مؤسسات التعليم العالي وغياب التقييم على مستوى

²⁷ تراجع مستوى التعليم في سوريا على رغم صمود الطلاب والجامعات، المونيتور، 7 كانون الثاني/يناير 2014: <https://www.al-monitor.com/ar/contents/articles/originals/2014/01/education-syria-decline-war.html> (آخر زيارة 21 كانون الأول/ديسمبر 2022)

²⁸ التعليم في سوريا بين نمطية التحليل وأفق الأهداف، مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد)، العدد الثالث، 14 آب/أغسطس 2018، ص 10 https://spu.edu.sy/downloads/files/1535362354_Education%20in%20Syria%20during%20the%20war.pdf (آخر زيارة 21 كانون الأول/ديسمبر 2022)

²⁹ طلال المصطفى، توزيع التعليم في سورية.. وغياب العدالة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 17 كانون الأول/ديسمبر 2021: <https://www.harmon.org/opinions/%D8%AA%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%BA%D9%8A%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9/> (آخر زيارة 19 كانون الأول/ديسمبر 2022)

القطاع.³⁰ وكان هناك تاريخ طويل من الاعتقالات والمضايقات واستهداف موظفي الجامعة والطلاب المعارضين للحكومة حيث يوجد توثيق لانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا ضد الطلاب والأكاديميين تعود الى عقود مضت.³¹ ذلك في الوقت الذي كان فيه الاستثمار الحكومي في مؤسسات التعليم العالي في تراجع مستمر. وقد أدى ذلك إلى خلق حواجز بين طبقة النخبة من الطلاب، خاصة أولئك القادمين من المناطق الحضرية مع رؤوس الأموال وسهولة الوصول إلى شبكات الاتصال، وبين أولئك الموجودين على الهامش، وغالباً ما يكونون من المناطق الشمالية الشرقية والريفية في سوريا.

وبعد عام 2011، عانت جميع مؤسسات التعليم العالي في سوريا من درجات مختلفة من التسييس، سواء في مناطق سيطرة الحكومة أو في المناطق الخارجة عن سيطرتها، بما في ذلك عسكرة الحرم الجامعي وممارسات الطلاب والجامعة، وانعدام الأمن، وتصاعد وتيرة انتهاكات حقوق الإنسان ضد الكادر التدريسي والطلاب. لقد كان هناك ادعاءات بتفشي الفساد وفقدان هياكل الحكومة الجامعية التي لعبت فيها أجهزة الأمن دوراً مهماً تزايدت حدته منذ عام 2011، وقد شهدت هذه الهياكل تعيين شخصيات أمنية في المناصب الإدارية العليا في الجامعة في مناطق سيطرة الحكومة.³²

8. مدى فاعلية الحماية القضائية لمبدأ العدالة الاجتماعية:

يمثل حق اللجوء إلى القضاء المستقل ركناً محورياً في قانونية أي نظام سياسي، لأن كفالة الحق في التقاضي هو السبيل الوحيد لممارسة القضاء لاختصاصاته الدستورية المتمثلة أساساً في دور الحارس الطبيعي للحقوق والحريات والتي تعدّ حمايتها هي غاية النظام القانوني، وبدونه يبقى القضاء مؤسسة معطلة عن مهامها.

إنّ لضمان شرعية أي قانون أو مرسوم يجب أن يتلاءم مع مبادئ الدستور، أي يفترض أن يكون هناك توافق بين القوانين ونص الدستور وصلبه، وهذا ما يتطلب أن يكون للمحاكم صلاحية في تفسير القوانين. أي أن تكون هناك رقابة على دستورية القوانين لضمان احترام مبدأ السمو المادي للدستور.

³⁰ تجليات الدولة الأمنية السورية في قطاع التعليم العالي، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 14 شباط/ فبراير 2022:

<https://www.harmoon.org/researches/%d8%aa%d8%ac%d9%84%d9%8a%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%86%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d9%82%d8%b7%d8%a7%d8%b9/>

انظر أيضاً: التعليم العالي في مناطق النظام السوري: الواقع والمستقبل، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021:

<https://www.harmoon.org/researches/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9%d9%84%d9%8a%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%8a-%d9%81%d9%8a-%d9%85%d9%86%d8%a7%d8%b7%d9%82-%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b8%d8%a7%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a/>

³¹ علي الجاسم. في ظل الدولة: صعود كتائب البعث في جامعة حلب بعد 2011 (In the Shadow of the State: The Rise of Kata'ib Al-Baath at Aleppo University after 2011). أيار/مايو 2021.

https://www.researchgate.net/publication/351485022_In_the_Shadow_of_the_State_The_Rise_of_Kata'ib_Al_Baath_at_Aleppo_University_after_2011

³² التعليم العالي في سوريا بعد عام 2011؛ التحديات الحالية والمستقبلية، مجلس أكاديميون في خطر (كارا)، بريطانيا، 2019. ص 31، 101

والسمو المادي للدستور يفترض وجود هيئة سياسية أو قضائية أو دستورية يعود لها الحق بإبطال أو تعليق العمل بقانون ما إذا ما وجدته مخالفاً للدستور.³³ وهذه الهيئة موجودة في سوريا وتتمثل بالمحكمة الدستورية العليا.³⁴ لكن هذه المؤسسة مجرد مؤسسة شكلية لا عمل لها، حيث لم يصدر أي قرار عن هذه المحكمة منذ لحظة إنشائها عام 1973 وحتى يومنا هذا، ولم تقم بإبطال أو إلغاء أي قانون أو مرسوم صدر في سوريا ويتعارض مع الدستور نفسه،³⁵ ومن بين تلك القوانين على سبيل المثال، المرسوم 14 لعام 1969 الخاص بإحداث إدارة أمن الدولة، والذي يمنح الحصانة من الملاحقة القضائية للعاملين في الإدارة عن الجرائم التي يرتكبونها أثناء قيامهم بمهامهم أو في معرض قيامهم بها، رغم أن هذا الإعفاء من المساءلة القضائية يتعارض مع مبدأ سيادة القانون وحق التقاضي المنصوص عليه في الدستور.

9. خاتمة وتوصيات:

تتأسس العدالة الاجتماعية في جوهرها بالنظريات العقدية حيث يؤكد العقد الاجتماعي على حالة الاجتماع الإنساني القائم على أساس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص كمعيار للمواطنة الاجتماعية والسياسية. وتمثل دسرة مبدأ العدالة الاجتماعية امتداداً طبيعياً وتطوراً منتظراً للحماية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ فقد تبنته غالبية المحاكم الدستورية في قضائها بشأن مدى دستورية القوانين المتعلقة بالحماية الاجتماعية؛ معتبرة العدالة الاجتماعية مبدأ دستوريا يستغرق كل المبادئ الواردة في النصوص الدستورية المتعلقة بالمقومات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية الضرورية للحياة الإنسانية، دون ربطها بطبيعة النظام الاقتصادي في الدولة.

فالقضاء الدستوري من أهم هذه الآليات في المحافظة على الحقوق والحريات الأساسية وفي مواجهة أي انتهاك محتمل لسلطة ما عليها، ولا يخفى أن وجود القضاء الدستوري، وإن كان غير كاف لوحده في تحقيق الاستقرار وخلق الشعور العام بالعدل والإنصاف، إلا أنه يبقى أهم معيار من المعايير الدولية في قيام دولة المواطنة. بتأمين الحقوق الأساسية التي تشكل عصب العدالة الاجتماعية ومحورها الأساسي.

وفي ضوء النقاشات خلال الورشات التي عقدتها "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" تم صياغة التوصيات التالية:

1. ضرورة النص في الدستور الجديد على سمو المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وحرياته الأساسية على القوانين الداخلية في سوريا، خاصة تلك التي صادقت أو ستصادق عليها سوريا، ومنح الحق للمحاكم الوطنية السورية بتطبيق نصوص تلك الاتفاقيات على القضايا المنظورة امامها في حال تناقض القوانين الداخلية معها.

³³ العدالة الدستورية - Constitutional Justice، الموسوعة السياسية، 31 آذار/ مارس 2021: <https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9> (آخر زيارة 12 كانون الأول/ديسمبر 2022)

³⁴ المحكمة الدستورية العليا في سوريا: استقلالية شكلية وأداة بيد رئيس الجمهورية. 15 آب/أغسطس 2022. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة.

(آخر زيارة 19 كانون الأول/ديسمبر 2022). <https://stj-sy.org/ar/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ad%d9%83%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%b3%d8%aa%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%84%d9%8a%d8%a7-%d9%81%d9%8a-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%a7%d8%b3%d8%aa>

³⁵ عام 2019 ألغت المحكمة بعض مواد مشروع قانون مجلس الدولة (القضاء الإداري)، وهي محاولة بانسة من الحكومة السورية لإسكات الأصوات التي تعيب على المحكمة الدستورية عدم صدور أي قرار عنها بإلغاء أو تعديل أي قانون منذ تاريخ إحداثها أي لما يقارب الخمسين عاماً

2. تشكيل لجنة/لجان مهمتها إعادة النظر في القوانين والمراسيم السورية المعمول بها حالياً، لتحديد القوانين التي قد تنتهك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وإلغاء/تعديل هذه القوانين، وأن تعمل هذه اللجنة/اللجان تحت إشراف مجلس لحقوق الإنسان مؤلف من خبراء وخبيرات في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مع ضرورة وجود ممثلين/ممثلات للمجتمع المدني.
3. إعادة النظر في قانون المحكمة الدستورية العليا وطريقة تشكيلها وتسمية أعضائها، وإشراك السلطين القضائية والتشريعية بشكل فعلي في انتخاب/تعيين أعضاء المحكمة الدستورية، بشكل يضمن استقلالية هذه المحكمة وحيادها التام، مع مراعاة تمثيل ما لا يقل عن 30 بالمئة لأي من الجنسين.
4. رفع الحصانة التشريعية الممنوحة للعاملين في الأجهزة الأمنية السورية ووضع تصرفاتهم وفعالهم تحت رقابة القانون والقضاء، ومحاسبة المتورطين من رجال الشرطة والأمن في قضايا التعذيب وقتل المعتقلين، وإعادة هيكلة السلطة الأمنية.
5. الحق في السكن واحد من حقوق الإنسان الأساسية للرجال والنساء، وينبغي تعزيز الأطر الوطنية الملائمة لعمال هذا الحق، وضع السياسات والممارسات لتلبية الاحتياجات المتعلقة بالسكن.
6. ضرورة ضمان حقوق اللاجئين والنازحين في الدستور في ضمان عودة امنة وتوفير السكن اللائق والتعليم والرعاية الصحية الجيدة لجميع المواطنين.
7. تشكيل مجلس للمرأة لمراجعة القوانين الحالية وإحداث قوانين جديدة تضمن الحقوق القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة في سوريا.

من نحن؟

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة (STJ) منظمة غير حكومية وغير ربحية، تعمل على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. تم تأسيس المنظمة عام 2015، ومقرها فرنسا منذ عام 2019.

"سوريون" منظمة حقوقية سورية، مستقلة و غير منحازة تعمل في جميع أنحاء سوريا. تقوم شبكتنا من الباحثين/ات الميدانيين/ات برصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث على الأرض في سوريا والإبلاغ عنها عبر جمع الأدلة، بينما يقوم فريقنا الدولي من خبراء/ات حقوق الإنسان والمحامين/ات والصحفيين/ات بحفظ الأدلة، فحص الأنماط التي تتخذها الانتهاكات، وتحليل ما ينجم عن هذه الانتهاكات من خرق للقانون السوري المحلي والقوانين الدولية.

نحن ملتزمون بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع السوري، وإيصال أصوات ضحايا الانتهاكات من السوريين، بغض النظر عن العرق، الدين، الانتماء السياسي، الطبقة الاجتماعية، و/أو الجنس. يقوم التزامنا برصد الانتهاكات على فكرة أن التوثيق المهني لحقوق الإنسان الذي يلبي المعايير الدولية هو الخطوة الأولى لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة في سوريا.

 editor@stj-sy.org

 stj-sy.org